



د. حسين الخاقاني*: صندوق العراق للتنمية الخارجية (الجزء الرابع والاخير) الصندوق العراقي بين النجاح والإخفاق

المحتويات

أولاً: مقدمة

ثانياً: أهداف الصندوق العراقي وتركيبته المالية والإدارية

ثالثاً: النشاط الأساسي للصندوق

رابعاً: لمحة تاريخية

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: مقدمة

عندما حصلت الفورة في أسعار النفط مطلع العقد السابع من القرن الماضي تبنت الدول النفطية فكرة تأسيس صناديق سيادية لتمول التنمية وتنمي الموارد بتوجيه جزء من الفوائض النفطية في بلدانها لهذا الغرض. ولم تكن الإدارة السياسية للعراق وقتذاك بعيدة عن هذا التفكير وتحقيق المنافع الاقتصادية مع المنافع السياسية في السياسة الخارجية. لذا جاء تأسيس الصندوق في تلك الفترة ليلعب الدور الذي رسمته له الحكومة. وقد جاء في الأسباب الموجبة لإصدار قانون الصندوق العراقي رقم 77 لسنة 1974 ما نصه:

” انطلاقاً من إيمان العراق برسالته القومية التقدمية نحو الأقطار العربية وحرصاً منه على واجباته الإنسانية نحو المجتمع العالمي ككل وشعوب البلدان النامية بنوع خاص ورغبة في توفير بعض أسباب الرفاه المادي والتقدم الاقتصادي لشعوب ودول العالم الأكثر حاجة الى المساعدات المالية للأخذ بيدها في دروب التطور الاقتصادي والاجتماعي وتوكيدا لأهمية الدور الذي يمكن بل يجب أن يقوم به العراق في هذا المجال.

واخذ بنظر الاعتبار موقع العراق كبلد منتج للنفط تتوفر لديه عوائد يحتاجها لمشاريعه الإنمائية العديدة داخل القطر إلا انه مع ذلك يحرص على إشراك الأقطار العربية والبلدان النامية في الاستفادة منها فقد تقرر إنشاء صندوق للتنمية الخارجية يسهم في تحقيق ما تؤمن به حكومة الجمهورية العراقية وتطمح الى تحقيقه في



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الاقتصادية

مجالات التنمية والتكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية والتطور الاقتصادي والاجتماعي في بلدان العالم النامي وبناء على ما تقدم فقد شرع هذا القانون".

ومن هنا تم رسم أهداف الصندوق الاقتصادية والسياسية والإنسانية على مستوى الدول العربية والنامية. وسنين في هذه الورقة عرضاً موجزاً للصندوق وأهدافه وأنشطته، ثم لمحة تاريخية تبين مراحل انطلاقه بين النجاح والإخفاق ثم استنتاجات وتوصيات لتطوير عمله والاستفادة الحقيقية من إمكانياته.

ثانياً: أهداف الصندوق العراقي وتركيبته المالية والإدارية

الصندوق العراقي هو مؤسسة مالية عراقية ذات شخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، مقره الرئيس مدينة بغداد وله إنشاء فروع ومكاتب توكيل خارج العراق. وجاء تأسيسه استجابة لظروف تنامي أسعار النفط في منتصف السبعينات من القرن الماضي (عام 1974) وبموجب قانون رقم 77 لسنة 1974 ورغبة الحكومة العراقية في دعم التنمية والاستثمار وتنوع مصادر الدخل.

الأهداف

حددت المادة الثانية من قانون الصندوق الأعمال التي يهدف الى تحقيقها وتتلخص بالآتي:

1. منح المشروعات الإنمائية القروض المتوسطة أو طويلة الأجل بشروط ميسرة.
2. المساهمة في المشروعات الإنمائية وعلى الأخص ذات الطابع الاستثماري.
3. تشجيع توظيف الأموال العامة والخاصة بطريق مباشر أو غير مباشر بما يكفل تطور عمليات التنمية الاقتصادية، كضمان الأسهم والأوراق الخاصة بالمشروعات.
4. توفير الخبرات والمعونات الفنية في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية.
5. تمويل الدراسات الهندسية والدراسات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية للمشروعات.
6. التعاون والتنسيق مع صناديق التنمية العربية والدولية التي يساهم العراق فيها وغيرها من صناديق التنمية ذات الأغراض المشابهة.
7. متابعة علاقات العراق المالية الخارجية المتعددة الأطراف والثنائية.
8. إدارة الاستثمارات الخارجية، ورسم السياسة الاقتصادية.

رأسمال الصندوق العراقي



أوراق في التنمية الاقتصادية

يبلغ رأس المال بحدود 2000 مليون دولار، ويتكون من ثلاث مكونات وهي:

- 200 مليون دينار (ما يعادل 640 مليون دولار) يدفع من الخزينة. وقد دفعت الخزينة حتى عام 1979 حوالي 127 مليون دينار عراقي (ما يعادل 406.4 مليون دولار بسعر صرف يعادل 3.2 دولار لكل دينار في حينه).
- مساهمات في رؤوس أموال خمسة صناديق عربية ودولية بلغ مقدارها حالياً (912 مليون دولار).
- مساهمات في رؤوس أموال 31 شركة عربية مشتركة بلغ مقدارها حالياً (719 مليون دولار).

قانون الصندوق العراقي ونظامه

يتكون قانون الصندوق الذي شرع ونشر في الجريدة الرسمية عام 1974 من 15 مادة، تشرح المادة الأولى نشأة الصندوق بشخصية معنوية واستقلال مالي وإداري، ويكون مقره الرئيسي مدينة بغداد مع صلاحية لإنشاء فروع او مكاتب داخل وخارج العراق. وقد جرت عدة تعديلات على القانون وكما يلي:

1. التعديل الاول: قانون رقم (90) لسنة 1979 نص على زيادة رأسمال الصندوق العراقي إلى 100 مليون دينار. مع اضافة مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الاغراض المشابهة، وتعتبر جزءاً من رأسماله.
2. التعديل الثاني: قانون رقم (152) لسنة 1979 نص على زيادة رأسمال الصندوق العراقي إلى 200 مليون دينار.
3. التعديل الثالث: قانون رقم (390) لسنة 1984 نص على تولي شؤون الصندوق رئيس بدرجة خاصة.
4. التعديل الرابع: قرار مجلس قيادة الثورة (454) لسنة 1987 الذي حل لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية الذي كان الصندوق العراقي مرتبطاً بها ليرتبط بوزارة المالية.
5. التعديل الخامس: قرار مجلس قيادة الثورة (396) لسنة 1988 الذي اوكل للصندوق العراقي تولي مهمة إدارة واستثمارات العراق الخارجية.
6. التعديل السادس: قانون رقم (2) لسنة 1998 نص على قيام الصندوق بمتابعة علاقات العراق المالية الخارجية المتعددة الاطراف والثنائية وكل ما يتعلق بإدارة مساهماته في المنظمات والصناديق والهيئات والشركات الدولية والاقليمية والعربية



أوراق في التنمية الاقتصادية

المشتركة. وإلزام الوزارات وممثليها في المنظمات والصناديق بالتعاون مع ادارة الصندوق لإدارة استثمارات العراق الخارجية ومساهماته الخارجية.

أما نظام الصندوق فقد صدر بموجب القانون رقم 34 لسنة 1977 ونشر في الجريدة الرسمية، وهو اللائحة الاجرائية لتنفيذ قانون الصندوق المذكور. إذ تحددت فيه آليات العمل التفصيلي واستطاع الصندوق العراقي بذلك ان يباشر عمله بشكل كامل منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا. ويتكون النظام الداخلي للصندوق من 20 مادة تم تقسيمها الى أربعة فصول، اقتصت بالأعمال المنظمة لآلية العمل والإدارة وعقد اجتماعات مجلس الإدارة والتصويت والأعمال المنظمة لميزانية الصندوق وحساباته وتقاريره المالية وسجلاته الأصولية وتخص الأعمال المنظمة لآلية الإقراض وتمويل المشاريع والأحكام الختامية.

وقد تم تعديل هذا النظام وفق النظام رقم 25 لسنة 1984 المتضمن تولى شؤون الصندوق رئيس بدرجة خاصة.

إدارة الصندوق ومرجعياته

وفقاً لقانون الصندوق يتولى شؤون الصندوق مجلس إدارة يتكون من رئيس متفرغ بدرجة وزير (التي عدلت الى درجة خاصة وفقاً للقانون رقم 390 لسنة 1984) وستة أعضاء من ذوي الكفاءة والاختصاص واثنين احتياط يعينون جميعاً بمرسوم جمهوري لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

إن مجلس الإدارة هو السلطة العليا في الصندوق وهو الذي يضع السياسة العامة التي يسير عليها في تحقيق أغراضه، وفقاً للمادة - 2 من نظام الصندوق، وحددت لمجلس الإدارة ستة واجبات رئيسية هي:

1. النظر بتوصيات رئيس مجلس الإدارة بشأن القروض والمعونات الفنية المقترحة وإقرار ما يراه مناسباً بشأنها.
2. تقرير المساهمة في مشاريع وبرامج التنمية في الدول التي تقام فيها.
3. إقرار شروط القروض ونوع المعونات الفنية.
4. وضع السياسة العامة لاستثمار أموال الصندوق.
5. تقرير مقدار ما يقترضه الصندوق لحسابه، وتحديد مقدار القرض وشروطه.
6. اعتماد الميزانية التخمينية والحسابات الختامية للصندوق.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الاقتصادية

كان مجلس الادارة يعقد اجتماعاته بشكل دوري حتى عام 2004 وبعد إحالة الرئيس الرابع للصندوق على التقاعد لم يتم تعيين رئيس جديد للصندوق فقامت وزارة المالية بتكليف مدراء بشكل مخالف لقانون الصندوق لغرض إدارته مع قيامها بغلق حساباته بالعملات الأجنبية. مما اوقف عمل مجلس الادارة بشكل كامل. واستمر الحال حتى منتصف عام 2014 إذ أعيدت تسمية رئيس للصندوق وتشكيل مجلس الإدارة. والجدول التالي يوضح إدارة الصندوق منذ تأسيسه وحتى الآن.

رؤساء مجلس الإدارة خلال الفترة 1974 ولغاية 2021 ومستواهم العلمي والوظيفي

الاسم	الشهادة العلمية	الجامعة	الدرجة الوظيفية	تاريخ الإشغال
1 صلاح الدين عبد المجيد الشихلي	دكتوراه اقتصاد	مانشستر	درجة وزير	1974 - 1980
2 عبد الأمير علي العمران الأنباري	دكتوراه قانون	هارفرد	درجة وزير	1980 - 1984
3 فائق علي عبد الرسول السامرائي	دكتوراه اقتصاد	ماساشيوستس	درجة خاصة	1984 - 2001
4 بسطام زيدان عبود الجنابي	چارتر محاسبة	بريطانيا	درجة خاصة	2001 - 2004
تكليف مدراء لإدارة الصندوق مع توقف عمل مجلس الإدارة وغلق حسابات الصندوق من قبل وزارة المالية 2004 - 2014				
5 عاطف عبد الخالق عبد الحسين	بكالوريوس محاسبة	جامعة بغداد	مدير عام	2014 - 2016
6 حسين جابر عبد الحميد الخاقاني	دكتوراه اقتصاد	جامعة بغداد	م. مدير عام	2016 - 2018
7 خالد صلاح الدين محمد مراد	دبلوم إحصاء	بغداد	مدير عام	2018 - 2020
8 برين عبد السلام قاسم	بكالوريوس إدارة	جامعة بغداد	م. مدير عام	2020 -

الارتباط المرجعي للصندوق العراقي



أوراق في التنمية الاقتصادية

تأسس الصندوق في كنف مجلس الوزراء، وارتبط بأعلى سلطة في المجلس وبقي في هذا المستوى حتى عام 1987 وكما موضح في الآتي:

- منذ التأسيس عام 1974 ارتبط بلجنة المتابعة لشؤون النفط وتنفيذ الاتفاقيات التابعة لمجلس الوزراء.
- منذ عام 1979 ارتبط بلجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية التي حلت محل اللجنة السابقة الملغاة.
- عام 1987 ارتبط بوزارة المالية بعد إلغاء لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية.

ثالثاً: النشاط الأساسي للصندوق

1. الإقراض: التزم الصندوق بتقديم قروض تنموية الى الدول العربية والنامية بحوالي 806 مليون دولار. وقد سحبت منها حوالي 262 مليون دولار. وكانت القروض ميسرة بنسبة فائدة لا تتجاوز 4.5% وفترة إمهال تصل الى 10 سنوات وفترة تسديد تصل الى 20 سنة مع تكاليف إدارية بنسبة 0.5%. استفادت من تلك القروض 25 دولة غطت 52 مشروع تنموي وسدد اغلبها.
2. الاستثمار: يساهم الصندوق في رؤوس أموال 31 شركة عربية مشتركة بمبلغ إجمالي مدفوع مقداره 719 مليون دولار. وهذه المساهمة تدر عليه ربحاً سنوياً بحدود 18 - 20 مليون دولار، إضافة الى الاستثمار في المحافظ الاستثمارية وسندات الخزينة والبنك المركزي بشكل محدود.
3. العلاقات مع الصناديق الدولية: يساهم الصندوق في رؤوس أموال خمسة صناديق عربية ودولية ذات الاختصاص المشابه لاختصاص الصندوق وبمقدار مساهمة تزيد عن 912 مليون دولار. وهذه المساهمة لا تدر ربحاً مالياً لكون الصناديق التنموية غير هادفة الى الربح وإنما تسعى لتحقيق الأغراض التنموية ولكن استفاد منها الصندوق العراقي في تمويل مشاريع تنموية داخل العراق بفوائد وشروط ميسرة.
4. العلاقات المالية العربية والدولية: وفقاً لقانونه يدير الصندوق العلاقات المالية الدولية الثنائية والمتعددة الأطراف من خلال إدارة ملف الاتفاقيات المالية واتفاقيات القروض والجانب المالي من اللجان المشتركة بين العراق ودول العالم (البالغة 80 لجنة مشتركة) واتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي البالغة 28 اتفاقية، وإدارة التمويل الخاص بالمنظمات العربية والدولية التي يشارك فيها العراق (الذي يبلغ بحدود 521 مليون دولار) موزع على 240 منظمة، إضافة الى إدارة ملف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.



أوراق في التنمية الاقتصادية

رابعاً: لمحة تاريخية

مر الصندوق العراقي منذ تأسيسه بمراحل عدة كانت تمثل له تحديات كبيرة استطاع تجاوزها لكنها ساهمت في تأخير مسيرته نحو تحقيق نمو ملائم في موارده وتطوير إمكانياته، نلخصها بالتالي:

1. المرحلة الأولى: بدأ الصندوق بممارسة أعماله بعد صدور قانونه عام 1974، وقتذاك كانت السياسة المتبعة بشكل أساسي هو التركيز على الإقراض والمعونات الفنية. وقدم عددًا من القروض لدول نامية مختلفة الأمر الذي استنفذ رأسماله الأصلي وهو (50) مليون دينار عراقي في حينه، ثم ضوعف رأسماله بموجب القانون رقم 90 لسنة 1979 ليصبح (100) مليون دينار عراقي بسعر صرف 3,2 دولار لكل دينار. ثم ضوعف رأس المال مرة أخرى في نفس العام 1979 ليصبح (200) مليون دينار عراقي لسعر صرف رسمي يعادل 3.2 دولار لكل دينار. إذ قدم قروضاً تجاوزت أقيامها (300) مليون دولار. كما قدم الصندوق العراقي منحاً سنوية لعدد من الدول النامية ومنها السودان تقدم كمساعدة فنية لتلك الدول من خلال الإنفاق على برامج تدريبية تقام داخل العراق لصالح عدد من الدول ومنها السودان، إذ تم تدريب عدد من موظفي وزارة المالية السودانية وعلى شكل وجبات ولعدة سنوات في مركز التدريب المالي والمحاسبي التابع لوزارة المالية وكان تمويل التدريب والإقامة والسفر ومصروف الجيب يتحملها الصندوق العراقي.
2. المرحلة الثانية: بدأت منذ صدور القانون رقم 152 لسنة 1979، والذي حدد فيه رأسمال الصندوق بـ (200) مليون دينار عراقي (بسعر صرف 3.2 دولار لكل دينار) إضافة الى مساهمات العراق في رساميل صناديق التنمية العربية والدولية ذات الأغراض المشابهة. وفي هذه المرحلة دخل الصندوق في مجالين رئيسيين هما مجال الاستثمار الحقيقي ومجال الاستثمار المالي التنموي.

- ففي مجال الاستثمار الحقيقي ساهم الصندوق في رأسمال شركتين في موريتانيا هما الشركة العربية للمعادن (انشيري) والشركة الوطنية للتصنيع والمنتجم (سنيم) برأسمال مدفوع مجموعه حوالي 23.4 مليون دولار.
- أما في مجال الاستثمار المالي التنموي، فقد أضيف لرأسمال الصندوق العراقي مساهمة الحكومة العراقية في خمسة صناديق تمويل دولية وهي البنك الإسلامي للتنمية وصندوق أوبك للتنمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية،



أوراق في التنمية الاقتصادية

والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والمصرف العربي للتنمية في أفريقيا. وبلغ مجموع المبالغ المدفوعة من قبل الصندوق العراقي كمساهمات حوالي (912) مليون دولار واعتبرت جزءاً من رأسماله. وجدير بالذكر أن تلك الاستثمارات المالية ليست لها مردود ربحي لكون تلك المؤسسات غير ربحية وتسعى لتحقيق أهداف تنموية.

شهدت هذه المرحلة انحسار القروض لصالح تعزيز دور الصندوق في المجال الاستثماري. وقد كان تأثير الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في الربع الأخير من عام 1980 أثر كبير في توقف القروض. إذ صدرت قرارات رئاسية في حينه تقييد حركة العملات الأجنبية وتحويل الدينار العراقي الى ما يعادله بالدولار بالسعر الرسمي المعلن في حينه المعادل الى (3.2) دولار لكل دينار.

3. المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستثمار في الشركات المشتركة، والتي تبدأ من عام 1998 إذ صدر القانون رقم (2) لسنة 1998 بزيادة رأسمال الصندوق العراقي مرة أخرى من خلال إضافة المساهمات المدفوعة في الشركات العربية المشتركة والتي تمثل مساهمات وزارة المالية في تلك الشركات والتي آلت الى الصندوق العراقي واعتبرت جزءاً من رأسماله. وشهدت هذه المرحلة توقفاً تاماً للقروض والاقتصار على تسديد مستحقات الصندوق من القروض التي سبق إقراضها والتي بدأت استحقاقاتها تظهر في سنوات التسعينات من القرن الماضي، كما شهدت انحسار المعونات الفنية التي يقدمها الصندوق العراقي للدول المختلفة.

4. المرحلة الرابعة: وهي مرحلة ما بعد عام 2003، وهنا توقفت كل السياسات التي كان الصندوق العراقي يعتمد عليها وذلك لعدم تجديد دورة مجلس الإدارة التي انتهت عام 2003، وظل الصندوق يدار بمستوى مدير عام ليست له الصلاحيات التي يوفرها مجلس الإدارة وفقاً للقانون، واقتصرت أعمال الصندوق على استرداد مستحقات القروض وعلى تحصيل الأرباح المتحققة من الشركات المشتركة، والتي أودعت خلال الفترة السابقة في حساب وزارة المالية وحساب صندوق تنمية العراق بعد أن أغلقت حسابات الصندوق التي كانت مفتوحة بالعملات الأجنبية قبل هذا التاريخ.

وقد تبع ذلك انخفاض في عوائد الاستثمار ورافق ذلك أيضاً أن المتحقق من العوائد لا يستلمه الصندوق بل يودع لدى حسابي وزارة المالية وحساب DFI المشار إليه حتى بلغت إجمالي العوائد المودعة في الحسابين تزيد على (200) مليون دولار خلال السنوات العشرة الماضية أي بمعدل 20 مليون دولار سنوياً والتي تشكل 3.5% تقريباً من حجم رأس المال المستثمر في الشركات المشتركة وهذه النسبة تقل حتى عن الفائدة المصرفية المتداولة. وسجلت ديناً على وزارة المالية لصالح الصندوق العراقي.



أوراق في التنمية الاقتصادية

5. المرحلة الخامسة: وهي مرحلة التحرك نحو إعادة ترتيب أوضاع الصندوق العراقي والعمل وفقاً لقانونه، من خلال إعادة تشكيل مجلس الإدارة وفتح حساب مصرفي له بالعملة الأجنبية وقد بدأت هذه المرحلة منذ تشرين الثاني 2013، إذ عملت إدارة الصندوق على تفعيل القانون الذي تعطل لأكثر من 10 سنين، وتطبيق الأهداف المتوقعة لأكثر من 30 عاماً، وصدر الأمر الديواني بإعادة تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقانون الصندوق. وتمكنت إدارة الصندوق من فتح حساب بالعملة الأجنبية لإيداع ما يحصل عليه الصندوق من تسديدات القروض وأرباح الاستثمارات، وبذلك تم تحقيق الاستقلال المالي والإداري الذي أشار إليه القانون.

6. المرحلة السادسة: وهي مرحلة العمل على توسيع العلاقات مع الصناديق والمنظمات العربية والدولية والإقليمية، والتحرك لاستعادة مستحقات الصندوق لدى الشركات المشتركة ودراسة أوضاع الشركات المتعثرة لغرض تصفيته والاستفادة من المبالغ المدفوعة وتوظيفها في استثمارات جديدة وكذلك تطوير هيكلية الصندوق واستحداث أقسام جديدة تساهم في التطور الحاصل، وتدريب الموظفين وبناء قدراتهم لتحسين أدائهم. وهنا انتقل الصندوق الى وضع جديد أفضل من السابق لكنه مازال يواجه تحديات جديدة، ويتطلب العمل الدؤوب والصبر الطويل لتذليل المصاعب ومواجهة التحديات. ومن نتائج هذه المرحلة حصول الصندوق على موقع محافظ ونائب محافظ في المؤسسات التالية:

7.

- محافظ العراق في صندوق أوبك للتنمية OFID
- نائب محافظ العراق في صندوق النقد الدولي IMF
- نائب محافظ العراق في المؤسسة العربية لضمان الاستثمار DHAMAN
- نائب محافظ العراق في صندوق النقد العربي AMF
- نائب محافظ العراق في البنك الإسلامي للتنمية IBD

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

نستنتج مما سبق الآتي:



أوراق في التنمية الاقتصادية

1. الصندوق العراقي مؤسسة تمويلية كبيرة مستقلة مالياً وإدارياً ويدار من قبل مجلس إدارة يتكون من رئيس متفرغ بدرجة خاصة وستة أعضاء واثنين احتياط، ويعينون جميعاً بأمر ديواني.
2. يمتلك موجودات مالية كبيرة تصل الى 2 مليار دولار.
3. يمتلك مساحة واسعة من العلاقات الاقتصادية التي تؤهله أن يلعب دوراً مهماً في دعم الاقتصاد العراقي والسياسة الاقتصادية التي تتبناها الحكومة.
4. له علاقات مع صناديق تمويل عربية ودولية ومساهمات مباشرة مع خمسة صناديق دولية تجعله وسيطاً ممتازاً لدعم الاقتصاد العراقي وجلب الاستثمارات للداخل.
5. له القدرة على النمو والتطور والصمود بوجه الأزمات المحيطة، وقد اجتاز المصاعب التي مرت خلال الثلاثين سنة الماضية ولا يزال يحتفظ بعلاقات طيبة مع أقرانه من الصناديق العربية والدولية ومحل ثقته.
6. إن قانونه يتضمن خصوصية تؤهله للعمل والتحرك والتطور ومواكبة الأحداث بما يساعده في تعزيز موارده الذاتية.
7. للصندوق مساهمة غير ربحية في خمسة صناديق تمويل دولية تبلغ قيمتها حوالي 912 مليون دولار، وهذه الصناديق تقدم تمويلاً ميسراً طويل الأمد لمشاريع تنموية في البلدان المختلفة، ولم تتم الاستفادة من تلك الإمكانيات التمويلية لصالح العراق خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة. وأكبر صندوقين من حيث القدرة المالية هما البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، في حين أن أكبر مساهمة مسددة من قبل الصندوق العراقي هي للمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا وصندوق أوبك للتنمية بمبلغ حوالي 736 مليون دولار أي ما يعادل حوالي 80% من المساهمات في الصناديق دون أن يستفيد العراق منها.
8. لدى الصندوق قروض تم منحها منذ منتصف السبعينات ولم يتم تسديدها وتحتاج الى جهود حثيثة لتسديدها وتسويتها حيث لم يتبقى منها حتى الآن سوى 320 مليون دولار تقريباً.
9. يدير الصندوق الالتزامات المالية للحكومة تجاه المنظمات والاتحادات العربية والدولية والتي يبلغ مجموعها 240 منظمة واتحاد وبمبالغ سنوية تصل الى حوالي 521 مليون دولار، دون أن يكون للكثير منها دور في دعم الاقتصاد العراقي أو تأثير خارجي يخدم العراق.

التوصيات



أوراق في التنمية الاقتصادية

1. يتطلب التخلص من الاستثمارات في الشركات الخاسرة والمتعثرة وتحويل مبالغها الى مجالات استثمار مجددة والدخول في مجالات استثمارية متعددة كالمحافظ الاستثمارية وصناديق الاستثمار، والعمل على تحقيق شركات في التمويل والاستثمار وإدارة المشاريع.
2. الإسراع في تسوية القروض المتعثرة وتحويلها الى استثمارات أو بيعها بخصم.
3. خلق أدوات استثمارية جديدة بالاستناد الى الملاءة المالية للصندوق العراقي.
4. ينبغي التحرك على صناديق التمويل الخمسة التي يساهم فيها الصندوق العراقي لتوفير تمويل لمشاريع تنموية عراقية بشروط ميسرة وآماد بعيدة وإنشاء محفظة استثمارية لتمويل البنية التحتية في التعليم والصحة والإسكان مدعومة من تلك الصناديق.
5. توفير كوادر مهنية متخصصة للصندوق في مجال المحاسبة والتدقيق والتحليل الاقتصادي وتقييم المشاريع والقانون الدولي، مع التركيز على ذوي الكفاءة والتخصص من أصحاب الشهادات العليا.
6. التعاقد مع مكاتب استشارية لتقييم المشاريع ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المزمع تمويلها.
7. ضرورة توظيف أموال الحكومة في المشاريع التنموية داخل العراق من خلال تخصيص نسبة من عوائد النفط السنوية أو تخصيص دولار واحد عن كل برميل يصدر ويودع في حساب خاص يديره الصندوق العراقي للأغراض التنموية داخل العراق ووفق توجهات الحكومة.
8. تعديل قانون الصندوق العراقي بما يضمن له التوسع في نشاطه الخارجي وزيادة موارده المالية من ذلك.

وفي الختام اود ان اتقدم بالشكر الجزيل الى الاخوة الاعزاء والاساتذة الافاضل هيئة التحرير في شبكة الاقتصاديين العراقيين على جهودهم العلمية في ادارة النشاطات البحثية وتقديمها للمتخصصين والقراء بأفضل صورة.

(* باحث اقتصادي ومعاون مدير عام مكلف بإدارة الصندوق العراقي للتنمية الخارجية ورئيس مجلس ادارته السابق).



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في التنمية الاقتصادية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر.

<http://iraqieconomists.net/ar/>